الأمـم المتحـدة
S/PV.5415

مجلس الأمن
السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٤١٥
الأربعاء، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الساعة ٠٠/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد جانغ يشان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شيرباك
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

إحاطتان إعلاميتان يقدمهما وزير الخارجية ووزير الدفاع في أوغندا

06-31499 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطتان إعلاميتان يقدمهما وزير الخارجية ووزير الدفاع في أوغندا

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أوغندا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد سام كوتيسا (أوغندا)، والسيد أماما مبابازي (أوغندا) مقعدين على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): بالنيابة عن المجلس، أتقدم بالترحيب الحار إلى وزير خارجية أوغندا، معالي السيد سام كوتيسا، وإلى وزير دفاع أوغندا، معالي السيد أماما مبابازي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أوغندا، السيد سام كوتيسا.

السيد كوتيسا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي، أن أهنئ جمهورية الصين الشعبية على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

يذكر الأعضاء، أنه خلال مناقشة المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ حول الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، أتيحت لي الفرصة أن أناقش مسألة المنظمة الإرهابية، جيش الرب للمقاومة، بوصفها تهديدا للسلم وللأمن الإقليميين في شمال أوغندا، وجنوب السودان، وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أبلغت المجلس بقرار حكومتي إنشاء آلية رفيعة المستوى مشتركة بين البلدان للتنسيق والرصد مكونة من حكومة أوغندا، والأمم المتحدة، والبلدان الشريكة الأساسية، وممثلي المنظمات غير الحكومية من أجل دعم استراتيجية الحكومة وخطة عملها للتصدي للحالة الإنسانية وإعادة تأهيل الأشخاص المشردين داخليا في شمال أوغندا.

وسيناقش زميلي، السيد أماما مبابازي، مسألة المنظمة الإرهابية، جيش الرب للمقاومة، بوصفها تهديدا إقليميا للسلم والأمن في شمال أوغندا، وجنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالتالي، سأركز في ملاحظاتي على إحاطة أعضاء المجلس علما بلجنة الرصد المشتركة وخطة الطوارئ للتدخل الإنساني في المناطق المتضررة بجيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا، والتي سيطلقها الرئيس موسيفيني في كامبلا بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل.

وقد اعتمدت حكومة أوغندا آلية رفيعة المستوى مشتركة بين البلدان وبقيادة الحكومة للتنسيق والرصد، وخطة عمل طارئة للتعامل مع خمس مسائل مواضيعية. وتتضمن تلك المسائل وقف الأعمال القتالية والأمن الإقليمي، وزيادة المساعدات الإنسانية للأشخاص المشردين داخليا، وبناء السلام والمصالحة، وعودة وإعادة تأهيل الأشخاص المشردين داخليا. كما تأمل الحكومة أن تستكمل بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٦ خطة شاملة وطويلة الأجل للسلام والإنعاش والتنمية في شمال أوغندا.

إن آليــة التنــسيق والرصــد المــشتركة بــين البلــدان ستتشكل من المكونات التالية:

أولا، لجنــة رصــد مــشتركة، يرأســها رئــيس وزراء أوغنــدا، وتجتمــع مــرة كــل شــهر لاتخــاذ قــرارات حاسمــة، ولتنسيق العمـل بخطـة الطـوارئ الإنـسانية. وسـتكون تلـك اللجنة هيئة صغيرة وفعالة تضم قرابة ٢٠ ممثلا للحكومات، وللأمم المتحدة ولمنظمات المجتمع المدني.

ثانيـا، سـتكون هنـاك لجنتـان فرعيتـان، لبنـاء الـسلام وإعــادة البنــاء، وللحمايــة والمــساعدة الإنــسانية وعــودة الأشـخاص المـشردين داخليـا. وسـتضم اللجنتـان الفرعيتـان، اللتـان ستعكسان تعزيـز هياكـل التنسيق القائمـة، المؤسـسات الحكوميـة والـشركاء في الميـادين ذات الـصلة، وسـتضطلعان بأعمــال التنــسيق والتنفيــذ، وســتقدمان التقــارير إلى لجنــة الرصد المشتركة.

ثالثـا، سـتكون هنـاك أمانـة معـززة في مكتـب رئـيس الوزراء، مزودة بالموظفين والموارد الكافيـة لـدعم لجنـة الرصـد المشتركة واللجنتين الفرعيتين المنبثقتين عنها.

وسـيكون مـن بـين مهمـات لجنـة الرصـد المـشتركة للمنــاطق الـشمالية المتـضررة بجـيش الـرب للمقاومـة تحديـد ومناقشة ورصد المسائل المتعلقة بخطـة العمـل الطارئـة للتـدخل الإنـساني في المنـاطق المتـضررة بجـيش الـرب، وتقـديم المـشورة للحكومـة والـشركاء الرئيـسيين وغيرهـم مـن ذوي المـصلحة بشأن ميادين العمل، ووضـع أهـداف معياريـة وحـشد المـوارد اللازمة لتنفيذ خطـة العمـل الإنـسانية الطارئـة، وضـمان تنفيـذ قــرارات لجنــة الرصــد المــشتركة مــن جانــب الــوزارات والمؤسسات ذات الصلة.

ويتوقـع مـن لجنـة الرصـد المـشتركة أن تـضمن تنفيـذ خطـة العمـل الطارئـة المـصممة لتحـسين الحالـة الإنـسانية الـتي يواجهها الأشخاص المشردون داخليا، وذلك من خـلال: بنـاء الـسلام ورصـد عمليـة المـصالحة علـى الـصعد الفرديـة والمحليـة والوطنيـة، وتعزيـز حمايـة الـسكان المـشردين داخليـا، وتحـسين ظـروف الـسكان المـشردين داخليـا مـن خـلال تـوفير الخـدمات الاجتماعية الأساسية، وتخفيض معدلات الاعـتلال والوفيـات، وتقــديم الــدعم القــوي لعــودة وإعــادة إدمــاج الأشــخاص المشردين داخليا.

وكمـا يـبين الجـدول الخـاص بخطـة عمـل الطـوارئ للتدخل الإنساني في المناطق المتضررة بجيش الـرب للمقاومـة، في شمال أوغندا، الذي عممنا نسخا عنه، فإن كـل مجـال مـن مجــالات الأولويــة تــشير إلى الإجــراءات الرئيــسية، والنتــائج المتوقعـة، والمؤسـسات وآليـات التنـسيق ذات الـصلة. وكمـا يلاحـظ المجلـس، فـإن الجـدول تم الاتفـاق عليـه في كمبـالا، بتــاريخ ١٢ نيــسان/أبريــل، بــين الحكومــة، ومكتــب تنــسيق الشؤون الإنسانية، ومجموعـة البلـدان الأساسـية، وهـو يعكـس الأهــداف المعياريــة العامــة. ويعــود ذلــك إلى أن الإجــراءات الملموسة والمؤشرات التقنية والأهداف المعيارية ستتم صياغتها في الهيئات الحكومية القطاعيـة الملائمـة وأفرقـة التنسيق خـلال ٣٠ يومــا. وعلــى ســبيل المثــال، ســيتم العمــل علــى وضــع الأهــداف المعياريــة لتخفــيض الوفيــات لــدى الأشــخاص المـشردين داخليـا مـن جانـب فرقـة عمـل صـحية مـشتركة، مشكّلة من وزارة الصحة، ومنظمـة الـصحة العالميـة، ومنظمـة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وسيتم العمل على وضع الأهـداف المعياريـة للـسلم والمـصالحة مـن جانـب فرقـة العمـل المعنية بالعفو، وهلم جرا.

وقد أنشأت حكومة أوغندا أيضا، بالتعاون مع الأمـم المتحدة وفريق الشركاء الأساسيين، فريقا أمنيا إقليميـا صـغيرا لمواجهـة المـسائل المتـصلة بالمنظمـة الإرهابيـة، جـيش الـرب للمقاومة. وسيركز الفريق الأمني، من بين أمور أخرى، علـى آليـة عـسكرية إقليميـة مـشتركة بمشاركة أوغنـدا، وجمهوريـة الكونغو الديمقراطية، والسودان، وكذلك بعثة الأمـم المتحـدة

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان لنزع سلاح جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان وفي الحديقة العامة في غرامبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لتنفيذ أوامر الاعتقال ضد قيادات جيش الرب للمقاومة، وتعزيز وتشجيع الحوار بين حكومة أوغندا والقادة ذوي الرتب المتوسطة في منظمة جيش الرب من أجل ضمان إيجاد حل سلمي للصراع في شمال أوغندا.

وأود أن أبلغ المجلس بأن حكومة أوغندا تعمل الآن مع الشركاء الإنمائيين على وضع استراتيجية شاملة للسلام والإنعاش والتنمية في منطقة شمال أوغندا. وتتضمن خطة الحكومة بشأن شمال أوغندا العناصر التالية: أولا، الشروع في لجنة الآلية الرفيعة المستوى المشتركة بقيادة الحكومة وتشغيلها وخطة الطوارئ للتدخل الإنساني في المناطق المتضررة بجيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا. ثانيا، استكمال إعداد واعتماد برنامج التنمية للإنعاش والبدء بتنفيذ هذا البرنامج. وستستخدم الحكومة وجميع الوكالات برنامج التنمية للإنعاش كنقطة انطلاق إلى أهداف الآجال المتوسطة والطويلة لتحقيق السلام والإنعاش، وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع والتنمية. وسيتم إدماج البرامج القائمة كالسياسة الوطنية المعنية بالأشخاص المشردين داخليا، وصندوق العمل الاجتماعي لشمال أوغندا في برنامج التنمية للإنعاش. ويتعلق العنصر الثالث بتنظيم مؤتمر مانحين لبرنامج التنمية للإنعاش لشمال أوغندا. والعنصر الرابع يتعلق بالتزام الحكومة بزيادة تمويل البرامج والمشاريع في شمال أوغندا في إطار الميزانية الوطنية والموارد الوطنية الأخرى. وتوجد بالفعل ترتيبات لتوجيه مخصصات محددة في الميزانية لشمال أوغندا في إطار الخطة المتوسطة الأجل للإنفاق في السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويتعلق العنصر الخامس في الخطة بزيادة تواجد دوريات الشرطة المدنية وتعزيز أنظمة العدل المدنية والانتقالية في شمال أوغندا. والعنصر السادس، تعزيز قدرات قوات الدفاع الشعبية لأوغندا لكي تتمكن من القضاء على فلول جيش الرب للمقاومة وحماية مخيمات الأشخاص المشردين داخليا وإعادة توطينهم في شمال أوغندا.

وأما العنصر السابع، فهو يتعلق بعودة الأشخاص المشردين داخليا من خلال التعجيل في عملية تخفيف اكتظاظ المخيمات وسبل أخرى، بهدف حماية الناس والممتلكات، وتوطيد العدالة والنظام. ويتعلق العنصر الثامن بتحسين تقديم الخدمات، وبالتالي الحد من تحديات الاعتلال والوفيات، والأمية وغيرها من التحديات. ويتعلق العنصر الأخير بتعزيز قيادة الحكومة في إيصال الخدمات الاجتماعية من خلال بناء القدرات وتأسيس آليات تحفيز الموظفين المحترفين واستبقائهم من خلال الحكومات المحلية في المناطق المتضررة.

وقبل الانتهاء من عرض ملاحظاتي عن الحالة الإنسانية في شمال أوغندا، أود أن أعلق على تقرير أعدته بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في شمال أوغندا، وهو بعنوان ''إحصاء تكاليف عشرين سنة من الحرب في شمال أوغندا''، والذي تزامن صدوره مع زيارة وكيل الأمين العام السيد يان إيغلاند إلى بلدي في بداية نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ولا يوجد شك في أنه بسبب التهديد الناجم عن أنشطة جيش الرب للمقاومة، فإن الحالة الإنسانية التي يواجهها الأشخاص المشردون داخليا في شمال أوغندا لا يمكن قبولها. ولكن، وبنفس الدرجة من القوة، لا يمكن قبول قيام بعض المنظمات غير الحكومية الدولية باستغلال محنة الأشخاص المشردين داخليا في شمال أوغندا بهدف الترويج لخدمة المصالح الذاتية والبرامج السياسية ولتعبئة الموارد الخاصة بها. ويتكلم التقرير عن سلسلة من جوانب الفشل من حكومتي والمجتمع الدولي في حماية مخيمات الأشخاص المشردين داخليا وفي تحقيق حل سلمي للصراع مع جيش الرب للمقاومة. ويزعم التقرير بأن الموت في شمال أوغندا اليوم يفوق ما يحدث في العراق.

أولا، أن التقرير فشل في تقدير التحسن الذي تحقق في بعض مناطق شمال أوغندا، كما لاحظ السيد إيغلاند خلال زيارته الأخيرة، بفضل الجهود المشتركة لحكومة أوغندا وشركائنا الإنمائيين في تنفيذ تدابير الاستجابة الإنسانية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، كالصحة والتعليم والمياه والنظافة. وعلى سبيل المثال، تم توطين بين ٤٠ و ٦٠ في المائة من الأشخاص المشردين داخليا في مناطق تيسو ولانغو. وانخفض عدد الأطفال ”المتجولون في الليل“ في مدينة غولو من ٤٠ ٠٠٠ إلى ٣٠٠ ٦، بفضل السلام السائد في المقاطعة. ومع تحسن حالة الأمن في المناطق المحيطة بمخيمات الأشخاص المشردين داخليا جرى تخفيف الكثافة السكانية إلى مستوى الأبرشية، مما أدى إلى تحسين الخدمات الاجتماعية، وإمكانية الوصول إلى الأرض لأغراض الإنتاج، وتقليل الاعتماد على العطاءات الغذائية. وفي حقيقة الأمر وصل معدل التحصين ضد الملاريا إلى نسبة تفوق ٩٠ في المائة، ووصل توفر عدد الناموسيات إلى نسبة ٣٠ في المائة، وانخفض نقص الأغذية بنسبة ٥٠ في المائة، وأعيد تأهيل العديد من المراكز الصحية.

ثانيا، استخدم تقرير المنظمات غير الحكومية أرقاما استقاها من مسودة غير دقيقة لبحث أجرته وزارة الصحة واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية حول معدل الوفيات في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا في عام ٢٠٠٥. إن نسبة ١,٥٤ وفاة بين كل ١٠ ٠٠٠ شخص في اليوم الواحد في شمال ووسط أوغندا لا تأخذ في الحسبان المعدل اليومي العادي في الصحراء الأفريقية الجنوبية الذي يبلغ وفاة ١,١ بين كل ١٠ ٠٠٠ شخص. ولم يستخدم الفريق التقني منهجية البحث العلمي. وقد تم إنشاء فريق موثوق به من وزارة الصحة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، لمراجعة التقرير ولتقديم بيانات خط الأساس الأكثر دقة عن معدل الوفيات في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا.

ثالثا، إن قوات الدفاع الشعبية لأوغندا قد ضمنت ليس حراسة ٢٣٢ مخيما للأشخاص المشردين داخليا فحسب، بل ضمنت أيضا وصول إمدادات الإغاثة إليهم. وهذا يعني أن قوات الدفاع أمنت بقاء طرق إمدادات الإغاثة مفتوحة بالإضافة إلى اصطياد الإرهابيين في أدغال شمال أوغندا وجنوب السودان.

ويحدوني خالص الأمل بأن يقدم المجتمع الدولي الدعم اللازم للجنة الدعم المشتركة ولخطة العمل الطارئة للمساعدة الإنسانية في المناطق المتضررة بجيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا، وبأن يقدم مجلس الأمن الدعم القوي للجهود الإقليمية لنزع سلاح جيش الرب للمقاومة وتسليم قادته إلى المجتمع الدولي.

وبإذن منكم، السيد الرئيس، أود الآن دعوة زميلي، السيد أماما مبابازي، وزير الدفاع، إلى تقديم ملاحظاته المتعلقة بالأمن الإقليمي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر وزير خارجية أوغندا على بيانه. وأشكره أيضا على تقديم التهنئة لبلدي على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أماما مبابازي، وزير دفاع أوغندا.

السيد مبابازي (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أحذو حذو زميلي، وزير خارجية أوغندا، بتهنئة جمهورية الصين الشعبية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

لقد تكلم زميلي عن العلاقة بين إنشاء لجنة الرصد المشتركة للتعامل مع الحالة الإنسانية الطارئة وبين الحاجة إلى آلية أمنية إقليمية بشأن جيش الرب للمقاومة بوصفه تهديدا للسلام والأمن الإقليميين في أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان.

وإنه لشرف عظيم لي أن أتكلم أمام مجلس الأمن على الحالة الأمنية في شمال أوغندا وعلى الدور الذي يمكن للمجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، أن يؤديه لتحقيق القضاء التام على الأنشطة الإرهابية التي يتعرض لها سكان شمال أوغندا من جانب ما يسمى جيش الرب للمقاومة. إن حكومة أوغندا تقدر الإدانة التي أصدرها مجلس الأمن في قراراته لجيش الرب للمقاومة ولأنشطته الإرهابية ضد شعب أوغندا والمنطقة، وبصفة خاصة في القرارين ١٦٥٣ (٢٠٠٦) و ١٦٦٣ (٢٠٠٦). ونأمل أن يعرض الأمين العام، في التقرير الذي سيقدمه إلى مجلس الأمن عن جيش الرب للمقاومة، خطة عمل شاملة للقضاء الكامل على آفة الإرهاب، الذي وقع بلدي ضحية له منذ فترة.

وأود كذلك أن أشاطر المجلس تحليلنا لجيش الرب للمقاومة بوصفه تهديدا للسلام وللأمن الإقليميين في أوغندا، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن أعرض مقترحاتنا بشأن العمل في المستقبل من أجل ضمان دعم المجتمع الدولي لنزع سلاح جيش الرب للمقاومة وتسريح أفراده والقبض على قادته الذين وجهت إليهم لوائح الاتهام من جانب المحكمة الجنائية الدولية.

إن أوغندا تكافح جيش الرب للمقاومة وغيره من القوى السلبية المؤيدة من الخارج - بما فيها القوات الديمقراطية المتحالفة، وجيش المقاومة الشعبية - التي تعمل ضد أوغندا من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وكان هذا الكفاح طويلا ومضنيا. إن جيش الرب للمقاومة هو جزء من الفصل الأخير من تاريخ ما بعد الاستعمار الذي يغطي فترة حكومتي عيدي أمين وميلتون أوبوتي.

ومنذ إطلاق عملية القبضة الحديدية في عام ٢٠٠٢، واصلت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ضغطها العسكري على جيش الرب للمقاومة وأضعفت قواته المكونة من ٥ ٠٠٠ فرد - ما بين ٢ ٥٠٠ إلى ٣ ٠٠٠ منهم كانوا مسلحين - وكانت تلك القوات موجودة في جنوب السودان في آذار/مارس ٢٠٠٢، إلى ما يناهز ٥٠٠ فرد، بمن فيهم ١٢٠ إلى ١٥٠ فردا من المسلحين، وهم موجودون في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت قيادة كوني ونائبه فينسنت أوتي. وهناك أيضا بقايا منهم في أوغندا، متناثرة في منطقة أتشولي في وسط الشمال. وقد فر جيش الرب للمقاومة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية كقوة هاربة تختبئ من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ومن الجهود المشتركة للقوات الأوغندية والجيش الشعبي لتحرير السودان، والقوات المسلحة السودانية في شرق خط الاستواء في جنوب السودان.

ونحن نعلم أن جيش الرب للمقاومة يعمل الآن بشكل رئيسي في منطقة حديقة غارامبا العامة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في المنطقة الواقعة في فرادجي - موروبو - آبا. وفي العرض الذي قدمته في الاجتماع المنعقد في آذار/مارس، مع مجموعة البلدان الأساسية وشركاء آخرين، عرضت كشفا تفصيليا عن تلك المنطقة وأنشطة جيش الرب للمقاومة التي ينفذها انطلاقا من حديقة غارامبا العامة. وسوف نوزع نسخا عن البيان مع خارطة تظهر المنطقة التي أتكلم عنها. وهي تقع بين جوبا ويي في جنوب السودان، وفرادجي - موروبو - آبا في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الشواغل الرئيسية لأوغندا هي كما يلي. بينما تم إضعاف منظمة جيش الرب الإرهابية وكادت تهزم على أيدي قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، إلا أن أوغندا قلقة لكون جيش الرب يعيد بناء قدراته ببطء في تلك المنطقة بشكل رئيسي. وكما ذكرت، عندما هربوا من جنوب السودان كانوا فعلا يسعون إلى النجاة بحياتهم. ولكن في حديقة غارامبا العامة تسنى لهم الوقت لتجميع قواهم والاستراحة وبدأوا يجندون من جديد. وبالتالي نحن قلقون

لأن جيش الرب للمقاومة يستخدم حديقة غارامبا العامة في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية كمنطقة آمنة لتحقيق ذلك الهدف. إن كوني يتمتع بالقدرة، وقد بدأ عملية التجنيد فعلا عن طريق عمليات الخطف، كما هي عادته، ليس في أوغندا في هذه المرة، بل في جنوب السودان وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، يمكن لكوني أن ينمي قوته وأن يعيد تنظيمها ويصبح تهديدا محتملا أشد للسلام وللأمن الإقليميين في أوغندا، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وربما أيضا جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن المحتمل أن يلتحم جيش الرب للمقاومة مع القوات الديمقراطية المتحالفة، وغيرها من القوات السلبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل شن الهجمات على أوغندا. وكما جرى في مناسبات سابقة، وكما يعلم جميع الأعضاء، فإن أوغندا ستضطر حينذاك إلى الدفاع عن النفس. وفي عام ١٩٩٦ عندما شنت القوات الديمقراطية المتحالفة هجوما في أوغندا – وقد انطلق ذلك الهجوم من جنوب السودان، وفي الحقيقة جرى الإعداد له وتدريب القوات من جانب القاعدة – كان ذلك سببا لتورط أوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، كما يعلم المجلس، وكما قلت ذلك أمامه في مناسبات سابقة.

ولذلك يساورنا القلق لأن كوني إذا سمح له بإعادة بناء قواته، سوف يتحالف مع كل تلك القوات السلبية، التي هي فلول القوات التي بقيت في الكونغو، والتي كانت سبب مشاركتنا في الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل ألا يحدث ذلك. وقد فعلنا كل ما هو ممكن للتحاور مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة السودان والمجتمع الدولي من أجل منع تكرار ذلك.

إن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أجرت اتصالات مع جيش الرب للمقاومة. وفي المرحلة الأولى، عندما ذهب جيش الرب إلى حديقة غارامبا العامة، عقد ممثلو بعثة منظمة الأمم المتحدة اجتماعا معه وطلبوا إليه مغادرة الكونغو والعودة إلى السودان. وقد حضر ذلك الاجتماع ممثلون من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالفعل اصطحبوا قوات جيش الرب إلى الحدود بعد موافقته على العودة إلى السودان. ولكن، للأسف، لم يحترم جيش الرب الوعد الذي قطعه وعاد إلى غارامبا. وحاولت بعثة منظمة الأمم المتحدة شن الهجوم عليه، مما أدى إلى الخسارة المؤسفة لحياة ثمانية جنود من حفظة السلام من غواتيمالا في كانون الثاني/يناير من هذا العام.

ومنذ ذلك الحين، كان لدى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فصيلتان في تلك المنطقة، على مسافة ٥٠ كيلومترا فقط من موقع قوات جيش الرب للمقاومة في غرامبا بارك. وعلاوة على ذلك، توجد لدى القوات الحكومية لجمهورية الكونغو الديمقراطية قوة بحجم كتيبة ترابط على مسافة حوالي ٥٠ كيلومترا من معسكرات كوني وجيش الرب للمقاومة.

وهذه هي الحالة حتى هذه اللحظة. وقام كوني، مستخدما معسكره هذا كقاعدة بهجوم على مجمع تابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وعلى مخيم في جنوب السودان، وواصل، كما ذكرت من قبل، استخدام هذا المعسكر كقاعدة لتجنيد وبناء قوة من تلك المنطقة.

وبناء على ذلك، لم تتخذ بعثة الأمم المتحدة في الكونغو وبعثة الأمم المتحدة في السودان إجراء حاسما ضد جيش الرب للمقاومة الذي توجد له قاعدة في كل من جنوب السودان وشمال الكونغو.

ولهذا، فإن من الأهمية بمكان أن يبذل المعنيون في المنطقة جهودا مشتركة، بدعم من المجتمع الدولي لنزع سلاح قادة جيش الرب للمقاومة الإرهابيين المتهمين أو أسرهم

أو اعتقالهم وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. ولهذا، تود أوغندا أن تقترح كسبيل إلى الأمام العناصر التالية.

أولا، أن تفعل حكومتا السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية كل ما هو لازم لكفالة نزع سلاح إرهابيي جيش الرب للمقاومة واعتقال القادة المتهمين. وينبغي أيضا ممارسة الضغط على سائر الأطراف والأفراد الذين يساعدون جيش الرب للمقاومة لوقف هذه المساعدة فورا.

ثانيا، ينبغي القيام بأسرع ما يمكن بإبرام مذكرة تفاهم بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على غرار تلك التي توصلت إليها أوغندا مع السودان، تقضي بالسماح لقوات الدفاع الشعبية لأوغندا بالدخول إلى إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتسليم إرهابيي جيش الرب للمقاومة. وينبغي أن تكون هذه العمليات تحت إشراف دقيق من هيئات دولية مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي لها وجود بالفعل في الكونغو، كما ذكرت من قبل.

ثالثا، ينبغي أن يكون هناك تنسيق قوي للعمليات التي تقوم بها القوات الوطنية والدولية ضد جيش الرب للمقاومة. ونرى أنه يجب أن تقوم قوات حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي يحتل الإقليم الذي يقوم فيه كوني بعملياته؛ وبعثة الأمم المتحدة في السودان، الموجودة في السودان؛ وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو، الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والقوات الحكومية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بتنسيق العمليات ضد جيش الرب للمقاومة. ويجب أن نضع خطة مشتركة للعمليات نشارك فيها جميعا، كي نتخلص من جيش الرب للمقاومة ووجوده في الكونغو.

رابعا، تقوم الحاجة إلى إنشاء آلية إقليمية تشارك فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، والسودان، وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو، وبعثة الأمم المتحدة في السودان لعلاج مشكلة جيش الرب للمقاومة. وقد قامت أوغندا من جانبها من قبل بإنشاء فريق كي يكون جزءا من هذه الآلية المقترحة.

خامسا، ينبغي، في ضوء هذه الخلفية، الإذن لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو وبعثة الأمم المتحدة في السودان باستخدام كل الوسائل اللازمة لنزع سلاح إرهابيي جيش الرب واعتقال قادته المتهمين.

سادسا، ينبغي دراسة إمكانية الإذن لبلد أو قوة إقليمية وتزويدها بقدرة كافية للتصدي لمسألة جيش الرب للمقاومة، أسوة بما حدث فيما يتصل بعملية ارتيميس بقيادة فرنسا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٣، والقوة التي كانت بقيادة أستراليا في تيمور الشرقية والتي كانت في عام ٢٠٠٣ أيضا.

وأود أن أعلم المجلس بأننا أجرينا في كمبالا في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ تبادلا مفيدا في الآراء مع أعضاء الفريق الأمني المعني بجيش الرب للمقاومة، بما في ذلك فريق الشركاء الأساسي الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وهولندا، والنرويج، وجنوب أفريقيا، وممثلي إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو، وبعثة الأمم المتحدة في السودان بشأن مسألة جيش الرب للمقاومة. ونأمل أن نحصل على رد حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان على مقترحاتنا في المستقبل القريب.

وأخيرا، أود أن أطلب من مجلس الأمن أن يؤيد اتخاذ تدابير قوية، بما فيها إعطاء ولايتين كافيتين لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو وبعثة الأمم المتحدة في السودان كي يقوما بقوة بنزع سلاح جيش الرب للمقاومة، وتوجيه رسالة واضحة لمناصري جيش الرب للمقاومة بأن المجلس لن يتغاضى عن هذه المناصرة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر وزير الدفاع في أوغندا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي بشأن توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى جلسة سرية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.